تداعيات الحصار على قطر

سحر عبدالله حماد بشير

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 10

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (10)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (15) –2020، العدد (10)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

تداعيات الحصار على قطر

سحر عبدالله حماد بشير

المستخلص

تناولت الورقة تداعيات الحصار على قطر في مجالات عديدة منها البرية والبحرية والجوية إضافة للعقوبات الإقتصادية من قبل الدول الفارضة للعقوبات مثل الإمارات والسعودية والبحرين إضافة لمصر تهدف الورقة للتعرف على علاقة قطر بدول الحصار كذلك إلقاء الضوء على الحملات الإعلامية والدبلوماسية الموجه نحو قطر، تنبع أهمية الدراسة من أهمية الصراعات بين الدول المعنية وقطر تُناقش المشكلة الأزمات الخلجية منذ عام 20014م بين الدول الأربعة من جهة مثل الإمارات والبحرين إضافة للسعودية ومصر وقطر من جهة أخرى وقد أثارت المشكلة تساؤلات عديدة : إلى أي مدى أثرَّ الحصار على قطر؟ وماهي الأهدف من فرض الحصار على قطر ؟ تُعالج المشكلة في عدة إجابات ظنية إغلاق الحدود البرية والبحرية إضافة للجوية بين دول الحصار وقطر الهدف من فرض الحصار على قطر لمنعها من دعم الإرهاب حسب رؤية دول الحصار، أُسْتخدِمَ المنهج التاريخي لدراسة الخلفية التاريخية لدولة قطر كما إستخدام المنهج الوصفي لتقديم وصف تفصيلي لعلاقة قطر بدول الحصار وقد تم إستخدام المنهج القانوني لدراسة الإتفاقيات الدولية التي تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وتوصلت الباحثة إلى نتائج أهمها قامت الدول المعنية الأربعة مجتمعة بفرض الحصار على قطر ، وإغلاق الحدود البرية والبحرية إضافة للجوية ، إستطاعت قطر فتح العديد من الموانئ البحرية وأهمها ميناء حمد وقامت بفتح التجارة مع كلاً من تركيا والصين وكذلك الهند وعمان ومن أهم التوصيات على الأطراف المعنية بالأزمات الخليجية إيجاد أرضية مشتركة للحفاظ على مجلس التعاون الخليجي ، في عصر الإعتماد المتبادل على قطر الدخول في المفاوضات مع الدول المعنية الأربعة وهي دول الحصار حتى تتجنب الدخول في نزاعات دولية تكلفها فرض عزلة إقتصادية وسياسية تنعكس سلباً على واقعها الدولي

مقدمة

قامت الكويت الدخول في وساطة لمنع الهجمات العسكرية على قطر من قبل السعودية والإمارات والبحرين وكذلك مصر أما قطر فقامت بفتح موانئ عديدة مثل ميناء حمد وقامت بالتبادل التجاري مع كلاً من تركيا والصين والهند إضافة إلى عمان أما الإمارات فقامت بفك الإرتباط مع قطر في كافة المجالات ، مما أدى إلى الخسائر الإقتصادية لكل الطرفين سواء قطر أو الإمارات قبل وجود الأزمة بين الأطراف المعنية مثل قطر مع كلاً من الإمارات والبحرين والسعودية ومصر ، أُقيمت مجلس التعاون الخليجي بين الدول الست وهي الإمارات والبحرين والسعودية وقطر إضافة لعمان والكويت وقاموا بالإتفاق بتكوين مجلس خليجي يتعلق بكافة المجالات التي تخص شعوب المنطقة الخلجية عام 1981م أول مقر لها في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة ، أما قناة الجزيرة فقامت بنشر وثائق سرية بتورط كلاً من الإمارات العربية المتحدة والبحرين إضافة للسعودية ومصر بالتورط في الإنقلاب على أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في فبرير عام 1996م ، ولكن الأطراف الأخرى وهي الإمارات العربية ومصر إضافة للبحرين والسعودية إعتبروا بأن هذه الوثائق مفبركة وغير صحيحة وإعتبروا ما تقوم به قطر هي مجرد فبركة وما تقوم به قطر هي التهرب من المسؤلية إتفاق الرياض عام 20013- 20014م وما زالت الأطراف الأخرى تقوم بإتهام قطر بدعم الإرهاب

أهمية الورقة

تنبع أهمية الورقة بأنها تتناول المحادثات التي تمت بين الدول الخليجية في عام 20013- 20014م وكذلك إتهام الدول الأربعة السعودية ومصر كذلك الامارات والبحرين بأن قطر تقوم بدعم الإرهاب ولذلك قامت الدول المعنية الأربعة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر وسحب سفراءها وأيضاً بفرض الحصار على قطر بإغلاق كامل للحدودهم البرية والبحرية والجوية وقامت بقطع علاقاتها التجارية والإقتصادية مع قطر أيضاً مما أدى إلى خسائر إقتصادية بين الأطراف الأزمة الخليجية ، أما قطر مازالت منفتحة على الحوار للخروج من الأزمة الخليجية الحالية ولكن الأطراف المعنية الأربعة مازالت متمسكة بالشروط وهي إغلاق قناة الجزيرة كذلك وقف قطر دعم الأخوان المسليمين وحماس ترفض قطر التدخل في شؤنها الداخلية ومساس

بسيادتها القومية وترفض كل الشروط والإملاءات من قبل الدول الأربعة المعنية بالأزمة الخلجية

أهداف الورقة

تهدف الورقة إلى

1- التعرف على علاقة قطر بدول الحصار بعد محادثات الرياض عام 20013- 20014م
2- إلقاء الضوء على الحملات الإعلامية والدبلوماسية الموجه نحو قطر من قبل دول الحصار
3- السعي لمعرفة مدى المحاولات التي تقوم بها الكويت عبر وسطاتها لمنع الضربات العسكرية ضد قطر
4- إلقاء الضوء على الجانب القطري عبر دبلوماسيتها للدخول في محادثات مع دول الحصار للخروج من الأزمة الخليجية

مشكلة الدراسة

إن السياسات التي إنتهجتها الدول الأربعة المعنية وهي دول الحصار ضد قطر عبر فرض العقوبات التجارية والمالية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر وإغلاق كافة الحدود البرية والبحرية والجوية في وجه قطر أثرت بصورة كبيرة على الشعب أكثر من النخب السياسية وقامت دولة الإمارات بفك الإرتباط مع قطر في كافة المجالات المختلفة مثل الشركات الإقتصادية مما أدى إلى خسائر إقتصادية لكل الطرفين تساؤلات الدراسة وقد أثارت هذه المشكلة تساؤلات عديدة منها :

1- ما مدى المحاولات التي تقوم بها الدول الأربعة المعنية لفرض العزلة الدولية على قطر؟
2- كيف إستطاعت دولة قطر الخروج من الحصار المفروضة عليها؟
3- هل إستطاعت الدول الأربعة المعنية بالأزمة الخليجية فرض العزلة الدولية على قطر؟
4- ماهي البدائل التي قامت بها دولة بعد فرض الحصار عليها ؟

فرضية الدراسة

1- سعت الدول المعنية الأربعة وهي دول الحصار بإقناع الرأي العام العالمي بمدى تهديد قطر للسلم والأمن الدوليين
2- لقد إستطاعت قطر الخروج من الحصار المفروضة عليها عبر فتح علاقات سياسية وإقتصادية وتجارية جديدة مع كلاً من تركيا والصين كذلك الهند وعمان
3- لم تستطيع الدول الأربعة المعنية بالأزمة الخلجية فرض العزلة الدولية على قطر
4- إستطاعت دولة قطر الخروج من الحصار عبر فتح موانئ جديدة مثل ميناء حمد وإقامة التجارة مع كلاً من تركيا والصين كذلك الهند والصين

منهج الدراسة

أُستخدم المنهج التاريخي لدراسة الخلفية التاريخية لدولة قطر والمنهج الوصفي لتقديم وصف تفصيلي لمدى تأثير قطر بالحصار المفروضة من قبل الدول الأربعة المعنية بالأزمة الخلجية وقد تم إستخدام المنهج القانوني لدراسة الإتفاقيات الدولية التي تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين

هيكل الدراسة

قسمت الدراسة إلى محورين : المحور الأول يتحدث عن العقوبات الدولية والمحور الثاني يتحدث عن تداعيات الحصار على قطر

المحور الأول العقوبات الدولية

أولاً تعريف العقوبات الدولية

يُعنى مفهوم العقوبات الاقتصادية كغيره من المفاهيم المرتبطة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية من عدم وجود تعريف محدد أو متفق عليه من طرف الباحثين والمختصين، إذ تعددت تعريفاته بتعدد الذين تعرضوا لدراسته وما يرتبط بخلفياتهم العلمية والفكيرية ومجال اهتمام كل منهم وفي هذا الإطار نجد أن بعض الباحثين كغاري كلايد وكيمبرلي اليوت قد عرفا العقوبات الاقتصادية بأنَّها:تصميم الحكومة المستهدفة على الإنسحاب أو التهديد بالإنسحاب من التبادلات المالية والعلاقات التجارية المعتادة مع الدولة الهدف، بينما فضل البعض التركيز على الأطراف التي تدخل في علاقة العقوبات كالدكتور محمد الحسن حسني الذي عرف العقوبات الاقتصادية " بالإجراءات التي تعتمد على الأدوات الاقتصادية تأخذ بها الحكومات بشكل منفرد أو ثنائي أو جماعي أو من خلال أحدى المنظمات الإقليمية الدولية ضد دولة أو مجموعة من الدول ذات السيادة بسبب إنتهاك القانون الدولي

أو معاهدة دولية وذلك في محاولة لإجبار هذه الدولة على العودة والإلتزام الأنماط المقبولة من السلوك الدولي.[1]

ثانياً مراحل تطور العقوبات الدولية

في الهند يشهد التاريخ الهندي القديم أن الدويلات الهندية أقامت نظما قانونية دولية في السلم و الحرب، وقد وجدت في الهند القديمة مدونات للقانون تتعلق بالالتزامات نحو الدول الأخرى، مثل قانون مانو (200 ق م)[2].

الصين القديمة عرفت نظم التحالفات بين الإمارات الصينية، كما عرفت حرب الجزاء التي تشن لإستخلاص حق عجزت الوسائل السلمية عن استخلاصه، أو تشن على من يقوم بإنتهاك التزاماته الدولية. في الحضارة الإغريقية أمكن اللجوء إلى التحكيم مثلما جاء في معاهدة الصلح بين اسبرطة و أرجوس المبرمة سنة 470 ق م، وقد احتلت العقوبات الإلهية مركزاً مهماً في قلوب اليونانيين، وكانت تجتمع الدول اليونانية في حلف دلفي Delphiوهو مؤتمر دولي يعقد في صورة مؤتمر دولي يوقع عقوبات ذات طابع أدبي و ديني، وأهمها العدالة والإنصاف وردع المعتدي الذي اعتبرته التقاليد اليونانية والكنسية في العصور الوسطى معتدياً على الله أصبحت جريمته ضد المجتمع هي جريمة في حق الله و محاربته جهاد مقدس سواء كان المعتدي فردا أو جماعة أو دولة.

ثالثاً أنواع وأشكال العقوبات الدولية

هناك أنواع للعقوبات هي التجارية والإستثمارية إضافة للمالية كذلك الذكية

1. العقوبات التجارية والإستثمارية يقصد بها وقف الإستثمارات مع الطرف الهدف إضافة إلى وقف التجارة معها أيضاً وهذا النوع من العقوبات يؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية والإلتفاف حول العلم الوطني.
2. العقوبات المالية تستهدف أساساً مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا وتجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المعاقبة للعقوبات الإقتصادية[3].
3. العقوبات الذكية تستهدف العقوبات الذكية قطاعات النخبة في البلد المعني عن طريق ضرب مصالحها ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي ولذلك لاتصتدم العقوبات الذكية في المرحلة الأولى بجماهر البلد، ويمكن أن تضمن العقوبات الذكية وقف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى البلد التي فرضت عليها العقوبات بحجة أنها ستستخدم لأغراض عسكرية أو نووية على مثال الحظر الذي فرضه الدول الغربية على دول الكتل الشرقية إبان الحرب الباردة مراراً بحظر هبوط الطائرات المدنية التابعة لتلك الدول المستهدفة في مطارات الدول الهدف والتضيق على خطوط ملاحتها البحرية لمحاولة الضغط على الدولة الهدف وتضييق الخناق عليها من جميع الجهات البرية والبحرية والجوية بالإضافة إلى منع المساعدات المالية والعسكرية للدولة الهدف وقد يكون بحجة حفظ السلم والأمن الدوليين وتستهدف العقوبات الذكية النخبة من خلال تجميد الأرصدة في البنوك الدول الغربية وإغلاق المؤسسات التابعة لهم بالإضافة منعهم من السفر ومن هنا فإن العقوبات الذكية لا تمس الجماهير البلد المعاقب بل تمس النخب الحاكمة لمحاولة الضغط على نظامها السياسي من خلال المؤسسات والشركات التابعة للنخب وتجميد ممتلكاتهم الموجودة في الدول المستهدفة أسباب العقوبات الاقتصادية لم يكن للمجتمع الدولي في يوم من أيامه مجتمعا منظما بل وهو فوضوي بطبيعته وهذه الحالة تنعكس وبإستمرار على أشخاصه وبالتالي على علاقتهم المتبادلة[4].

([1])مروة عثمان محمد ، الدرسات الإستراتجية العقوبات الإقتصادية كآداة للسسياسة الخارجية الأمريكية ، رسالة ماجستيرغير منشورة السودان / الخرطوم/ جامعة الزعيم الأزهري كلية العلوم والدرسات الإستراتجية يوليو 2007، ص5 - 6

(2) محمد إبراهيم أحمد ، العقوبات الإقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (1990- 2000م) (دراسة الحالة) الأردن ، الجامعة الأردنية ، كلية الدرسات العليا ، 2002م، ص33 .

(3) مروة عثمان محمد المرجع السابق ص 7- 9.

(4) تنبيه عادل ، العقوبات الإقتصادية بين الشرعية والإعتبارات الإنسانية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2011- 2012م ، ص6

المحور الثاني تداعيات الحصار على قطر

أولاً تاريخ قطر 1972- 1995م

إن التغيير الذي حصل في فبراير عام 1972م أدى إلى وصول الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ورئيس الوزراء ليصبح أميراً على دولة قطر وتدريجياً أصبحت دولة قطر لها علاقات متميزة مع المملكة العربية السعودية والتي وقعت معها إتفاقية دفاعية ثنائية في مطلع عام 1981م وأنضمت قطر إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يضم دول الخليج من أجل تحقيق الدفاع لهذه الدول في ظل إندلاع الحرب العراقية الإيرانية وبدعم وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد هذا التغيير في الحكم بدولة قطر عام 1972م وبعد قيام الدستور عام 1970م قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بتعين أول مجلس إستشاري ليكمل عمل الحكومة وضم 20 عضواً زاد عددهم إلى 30 عضواً عام 1975م وإلى 35 عضواً في عام 1988م وقد أصبحت مدة هذا المجلس الإستشاري لمدة أربعة أعوام أخرى في عام 1982 إلى عام 1998م وأصبح هذا المجلس بمثابة التشريعي ليكون إلى جانب مجلس الوزراء (التنفيذي) في عمل الدولة في قطر حيث يناقش قضايا تخص الدفاع والخزينة([5])

ثانياً الإقتصاد القطري

سعت قطر جاهدةً إلى تجاوز المعوقات أمام الصادرات الغاز الطبيعي المسال ، وفي عام 1997م وصلت أول شحنة قطرية إلى الشواطئ اليابانية ومكن إلتزام القيادة العليا ومواظبتها وخلق بنية تحتية حيوية إفتتاح أسواق جديدة لصادرات الغاز في الشرق الأدنى والشراكات الناجحة مع الشركات النفطية الدولية وكل ذلك مكن دولة قطر في نهاية المطاف من بيع غازها الطبيعي المسال بكميات كبيرة وبأسعار مجزية في اليابان (إلى شركة تشوبو للكهرباء) وبتغلبها على هذه المعوقات لم تعد قطر تنظر إلى أبداً إلى الوراء وقامت على مدار السنوات الخمس عشرة التالية بتأسيس سلسلة قيمية تنافسية من الغاز الطبيعي المسال تصل إلى شتى أنحاء المعمورة ونجحت في ذلك من خلال الزيارة المدروسة في الإنتاج وتحقيق التكامل بين المنتجات وبناء سمعة جيدة كشريك ومورد يحظى بالثقة والمرونة وفي آوخر التسعينيات وضعت دولة قطر نصب عينها توسيع الفرص في سوق نقل الوقود فحولت إهتمامها إلى فرص تحويل الغاز الخفيف إلى وقود نظيف الإحتراق ناتج عن تحويل الغاز إلى سوائل وقد أقدمت على مخاطر محسوبة في وقت كانت فيه أسعار النفط منخفضة والآفاق التجارية للسوائل الناتجة عن تحويل الغاز غامضة وإرتادت آفاقاً جديدة مع شركائها التجاريين وبدأ بناء أول محطة في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل أرويكس بكميات تجارية في عام 2003م وشرعت بالإنتاج عام 2007م كما بدأ ببناء محطة اللؤلؤ أكبر محطة في العالم لتحويل الغاز إلى سوائل في عام 2007م بتكلفة 23مليار دولار وباشرت إنتاجها في عام 20011م وفي هذا الأثناء حقق النفط القطري إنطلاقة جديدة بعد تراجعه الكبير بسبب تقادم حقول النفط وهبوط أسعاره في مطلع الثمانينات وفي آوخر التسعينيات حققت إتفاقيات المشاركة في الإنتاج (pass) وتطبيق تقنيات الحفر الأفقي في زيادات كبيرة في الإحتياطات القابلة للإستغلال وعاود الإنتاج إرتفاعه من جديد([6])

ثالثاً تداعيات الحصار على قطر

خسائر الأطراف قدرت خسائر شركات طيران دول الحصار بعد أسبوعين من الأزمة بنحو 100 مليون دولار وهو ما يمثل 20% من إيرادتها وقد تسمح الأوضاع المالية لكل من السعودية والإمارات بتحمل هذه الخسائر ولكن دولة مثل مصر تعاني شركاتها الوطنية للطيران من خسائر متراكمة سيكون من الصعب عليها تحمل مثل هذه الخسائرإلا إذا تعهدت كل من السعودية والإمارات بتعويضها تلك الخسائر وهو أمر وارد بنسبة كبيرة ، كما خسرت دول الحصار نحو 10,4 مليار دولار هي حجم التبادل التجاري لقطر مع دول الخليج وعلى الرغم من أن الرقم غير مؤثر لدى السعودية والإمارات في ضوء صادرتهما النفطية إلا أن دلالات التحول لقطر نحو تركيا وإيران بهذا المبلغ على وحدة دول مجلس التعاون الخليجي وإفتقاده لمقومات مشروع الوحدة الإقتصادية

1- السعودية للوهلة ظن المتابعين الأزمة الخليجية أن السعودية إمتلكت ورقة ضغط قوية ضد قطر من خلال ما تورده من مواد غذائية رئيسية وبخاصة أن الأزمة وقعت خلال شهر رمضان إلا الواقع أظهر خسائر تتكبدها الشركات التي كانت تلتزم بتوريد هذه المواد الغذائية لقطر وبخاصة أن قرار المنع لم يكن من طرف قطروثمة شروط جزائية في شأن هذا التوريدات في حالة تأخر وصولها ولم تقف الشركات السعودية مكتوفة الأيدي ولكنها لجأت إلى الموانئ العمانية للوفاء ببعض إلتزاماتها وكانت السلطات السعودية قد أعلنت بأنها ستعوض المضررين من هذه

([5]) د/ مفيد الزيدي ، تاريخ قطر المعاصر ، المملكة الأردنية الهاشمية / عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 20010م ، ص78

([6]) إبراهيم إبراهيم فرانك ، الإقتصاد القطري بين الماضي والحاضر والمستقبل ، قطر/ الدوحة ، قطر سايتس كونكيت ، 17/ سبتمبر/ 20012م ، ص3

الشركات عن خسائرهم نتيجة تنفيذ الحصار كما تعهدت السلطات السعودية كذلك بتدبير وظائف للإعلامين العاملين بقناة الجزيرة وبعد مطالبتها بالعودة لبلدهم ولكن يتم الحديث عن باقي المهن وبخاصة بأن السعودية تعاني من نسبة بطالة مرتفعة بلغت 12,3%

2- الإمارات لعل الإمارات من أكبر دول الحصار المهددة بخسائر أكبر جراء مشاركتها في الحصار على قطر حيث تمتلك شركات مقاولات إماراتية كبرى أو شركات أجنبية ، تتخذ من الإمارات مقراً لها مشروعات تتعلق بالبنية الأساسية في قطر وبخاصة تلك التي تتعلق بمشروعات التجهيز لمسابقة كأس العالم المنتظر أن تنظمها قطر في 20022م وعلى صعيد البنوك الإماراتية هناك توقعات بأن تتمنى بنوك إماراتية بخسائر كبرى مثل بنك بنكي فيرست أبوظبي وبنك الإمارات دبي الوطني بسبب إقدام القطريين على سحب ودعائهم من هذه البنوك مخافة أن تقوم دول الحصار بتجميد هذه الودائع ولا تزال ورقة الغاز القطري مسلطة ضد الإمارات ومن الوارد في حالة تصعيد الأزمة تلجاء إليها قطر وإن كانت الإدارة القطرية أعلنت غير مرة بأنها لن تستخدم ورقة الغاز ضد الإمارات والسعودية(7)

3- قطر تذهب بعض التقديرات إلا أن خسائر قطر السنوية من الحصار ستكون بحدود 15 مليار دولار في حالة إستمرار الأزمة في الأجل الطويل وأن هذه المبلغ لا يمثل نقطة ضعف لقطر في ظل وصول صادرتها السلعية إلى 77 مليار دولار في أجواء إنخفاض أسعار النفط وأن أي تحسن في أسعار النفط سيكون له مردود إيجابي على زيادة إيرادات الصادرات القطرية مما يساعد على التقليل من أثر تكلفة الحصار إقتصادياً على قطر وقد فرضت الأزمة في الأجل القصير بعض التكاليف الإقتصادية المتمثلة في إرتفاع تكلفة نقل المواد الغذائية التي تم إستيرادها من تركيا وإيران عبر النقل الجوي لمايمثله النقل الجوي من إرتفاع التكلفة مقارنة بما كان عليه الوضع من إستخدام الطرق البرية لإستيراد المواد الغذائية من السعودية وأيضاً إضطرت قطر لإستخدام مساحات أكبر من المخازن لتأمين إحتياجاتها لفترات أطول تحسباً لإطالة أمد الأزمة ولكن الأجل المتوسط والطويل لإستمرار الأزمة يمكن لقطر أن تسبتدل الشحن الجوي بالنقل البحري وهو ما تم مؤخراً عبر السفن التركية والإيرانية وستكون تكلفته بلا شك أقل بكثير من تكلفة النقل الجوي وقد تقترب التكلفة بشكل كبير من تكلفة النقل البري ومع بداية الأزمة إتجهت بعض وكالة التصنف الإئتماني إلى تخفيض التصنيف الإئتماني القطري من (AA) إلى (AA) مع إرتفاع تكلفة التأمين على الديون السيادية لقطر وهذه البيانات لها إنعاكاس نفسي سلبي على أسواق المال ولكن لابد من الأخذ في الإعتبار أن تصنيفات وكاللات التصنيف الإئتماني يشوفها التوظيف السياسي بشكل كبير وبخاصة في ظل النزاعات السياسية فقطر أعلنت أن لديها إحتياطات نقدية تقدر ب40 مليار دولار فضلاً عن إمتلاك صندوقها السيادي لإستثمارات قابلة للتسييل في أي وقت بنحو 300مليار دولار والجدير بالذكر أن سوق المال القطري وكذلك الريال القطري شهد إنخفاضاً ملحوظاً في بداية الأزمة ولكن بعد مرور الأسبوع الأول عادت الأوضاع للتعاملات الطبيعية في كل سوق المال أوسعر صرف الريال وإن كان رجال الأعمال القطريين قد حققوا مكاسب ملموسة من إنخفاض الأسعار بعض الأسهم التي إنخفضت بسبب خروج المستثمرين الإمارتيين والسعوديين من السوق وبيعهم لما يمتلكونه من أسهم وتحملت قطر بسبب تكلفة إضافية تمثلت في تدبير للمراعي لنحو 15 ألف رأس من الإبل والغنم تم طردها من الأراضي السعودية مما أدى إلى إلتزام الحكومة القطرية بتوفير الأعلاف والمياه بالكميات اللازمة لهذه الحيونات التي كانت ترعى في الأراضي السعودية بدون مقابل وفي إطار سعي قطر لمواجهة إمكانية إستخدام ورقة الأمن الغذائي ضدها إتجهت لخطوة تعد توظيفاً سياسياً أكثر من خطوة لها دلالتها الإقتصادية حيث تم التعاقد على إستيراد 4ألف بقرة من ألمانيا حيث وصلت الدفعة الأولى منها ويقدر مساهمة هذه الأبقار في حالة وصول كامل الأعداد المتفق عليها من الأبقار بأن توفير 30% من إحتياجات قطر من الألبان والمغزى هنا أن قطر تفتقد لمقومات الإستثمار الحيواني من حيث الأراضي الزراعية وإنتاج الأعلاف أو توفير المياه العذبة وقد تكون تكلفة الإستيراد أقل من تكلفة رعاية الثروة الحيوانية في قطر(8)

القرصنة الإلكترونية على قطر من قبل دول الحصار (وكالة الأنباء القطرية)

في 17/ يوليو صحيفة واشنطن بوست الأمريكية تنقل عن مسؤليين في المخابرات الأمريكية قولهم أن الإمارات العربية المتحدة تقف وراء إختراق وكالة الأنباء القطرية ومواقع حكومية أخرى وهو ما أدى إلى إندلاع الأزمة

(7) عبد الحافظ الصاوي ، حصار قطر الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة ، مصر/ القاهرة ، 30/ يوليو/ 20017م ، ص5

(8)عبد الحافظ الصاوي ، مرجع سابق ، ص7

، 18/ يوليو قطر تعرب عن أسفها لضلوع دولة الإمارات في جريمة القرصنة الإلكترونية التي تعرض لها مواقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية مؤكدة أنها ستلاحق مرتكبي الجريمة بعدها بيوم واحد وفي السادس والعشرين من أغسطس كشفت صحيفة يني شفق تفاصيل جديدة عن واقعة إعتقال السلطات التركية خمسة أشخاص متهمين بالتورط في عملية إختراق وكالة الأنباء القطرية والتي كانت أحد أبرز الأسباب المزعومة لدول الحصار الأربعة مصر، السعودية ، الإمارات والبحرين بمهاجمة قطر سياسياً وإقرار القطيعة بينهم[9] وأوضحت الصحيفة أن السلطات السعودية واجهت تهديداً مبطناً إلى هذه الدول بتعقيد إجراءات الحصول على تأشيرة الحج والعمرة والإنصياع لهم والوقوف ضد قطر مقابل تسهيل الوصول إلى الأراضي المقدسة وذكرت تقارير صحفية غربية وعربية أنه منذ ذلك الحين والحج والعمرة يخضعان للأهواء السياسية حيث تمنع السلطات من تشاء وتسمح لمن تشاء والمعيار هو المزاج السياسي ومدى متانة العلاقات ولا تردد السلطات السعودية في تنفيذ ذلك من خلال زيادة قيمة الرسوم كل ذلك في سبيل تحقيق مصالح سياسية ولا يهم أن يتمكن مواطنوا تلك الدول من أداء الحج والعمرة بل المهم تحقيق المصالح الشخصية لهولاء المنفذين[10]

الخاتمة

مازلت الأزمة الخلجية مستمرة حتى الآن كذلك تحاول دول الحصار التأثير على الرأي العام العالمي لفرض العزلة الدولية على قطر من خلال المؤتمرات العلمية والقنوات الدبلوماسية والإعلامية للضغط على قطر بمنع دعم الإرهاب وفق رؤيتهم أما دولة قطر فما زالت تحاول الدخول في محادثات مع دول الحصار للخروج من الأزمة الخليجية وتطوير قنوات الحوار في كافة القضايا المتعلقة بين الطرفين أما الكويت فقامت باللعب بدور الوسيط لحل كافة القضايا ووقف التصعيد العسكري ضد قطر أما الولايات المتحدة الأمريكية تدعو جميع أطراف الأزمة للخروج من الأزمة الخليجية وتطوير المحادثات بين جميع الدول الخليجية

أولاً النتائج

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة

1- سعت الدول المعنية بالأزمة الخليجية وهي دول الحصار بمدى تهديد قطر للسلم والأمن الدوليين
2- لقد إستطاعت قطر الخروج من الحصار المفروضة عليها عبر فتح علاقات سياسية وإقتصادية وتجارية جديدة مع كلاً من تركيا والصين كذلك الهند وعمان وإيران
3- لم تستطيع الدول الأربعة المعنية بالأزمة الخلجية فرض العزلة الدولية على قطر
4- سعت دولة قطر الخروج من الحصار عبر فتح موانئ جديدة مثل ميناء حمد وإقامة التجارة مع كلاً من تركيا والصين كذلك الهند وعمان وإيران

ثانياً التوصيات

1- على الدول المعنية بالأزمة الخليجية وهي دول الحصار إحترام السيادة القومية لدولة قطر وعدم التدخل في شؤنها الداخلية
2- على الأطراف المعنية بالأزمات الخليجية إيجاد أرضية مشتركة للحفاظ على مجلس التعاون الخليجي والدخول في محادثات مع قطر
3- في عصر الإعتماد المتبادل على قطر الدخول في المفاوضات مع الدول المعنية الأربعة وهي دول الحصار حتى تتجنب الدخول في نزاعات دولية تكلفها فرض عزلة إقتصادية وسياسية تنعكس سلباً على واقعها الدولي
4- تطوير التجارة الخارجية مع الدول الأخرى مثل الصين والهند وعمان وإيران وفتح موانئ جديدة يقلل من الحصار المفروضة على دولة قطر

المراجع والمصادر

1- مروة عثمان محمد ، الدرسات الإستراتجية العقوبات الإقتصادية كآداة للسسياسة الخارجية الأمريكية ، رسالة ماجستيرغير منشورة السودان / الخرطوم/ جامعة الزعيم الأزهري كلية العلوم والدرسات الإستراتجية يوليو 2007
2- محمد إبراهيم أحمد ، العقوبات الإقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة الممتدة من (1990- 2000م) (دراسة الحالة) الأردن ، الجامعة الأردنية ، كلية الدرسات العليا ، 2002م

[9] محمد حمد المري ، قرصنة قناة ، قطر/ الدوحة ، جريدة الوطن ، الثلاثاء 5/ يونيو/ 20015م

[10]محمد حمد المري ، مرجع سابق ، جريدة الوطن

3- تنبيه عادل ، العقوبات الإقتصادية بين الشرعية والإعتبارات الإنسانية، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2011- 2012م

4- د/ مفيد الزيدي ، تاريخ قطر المعاصر ، المملكة الأردنية الهاشمية / عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 20010م

5- إبراهيم إبراهيم فرانك ، الإقتصاد القطري بين الماضي والحاضر والمستقبل ، قطر / الدوحة ، قطر ساينس كونكيت ، 17/ سبتمبر / 20012م

6- عبد الحافظ الصاوي ، حصار قطر الخسائر الإقتصادية لأطراف الأزمة ، مصر/ القاهرة ، 30/ يوليو/ 20017م

7- محمد حمد المري ، قرصنة قناة ، قطر/ الدوحة ، جريدة الوطن ، الثلاثاء 5/ يونيو/ 20015م

8- محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ط1، الإمارات العربية / أبوظبي، مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتجية 2004م

9- بازغ عبد الصمد العقوبات الإقتصادية الدولية الحوار المتمدن العدد 49 40 1 /4/ 1 2013 / 10 :20 مساءاً http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=352412#

10- عبد الحسين شعبان القرار وفتيل الحرب 202 ، 3:7 مساءاً www.mokarabat.com/m4.6-7.htm

11- جهينة نيوز: في أطروحة الدكتوراه التي أعدّتها الباحثة خولة يوسف من كليّة الحقوق، جامعة دمشق، قسم القانون الدولي، الإثنين, 2 نيسان 2012 الساعة 14:0 http://www.opera.com

12- توماس كايزر هل تمس العقوبات الأحادية الجانب بحقوق الإنسان شبكة فولتير زوريخ سويسرا 20 مارس 2015 http://www.voltairenet.org/article187096.htm

13- بقلم: د هالة شعت آثار العقوبات الدولية في حقوق الانسان دنيا الوطن تاريخ النشر : 2013/7/23- م http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/300838.htm